CD/286
19 April 1982
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة نزع السلاح

كلمة السيد السفير ألفونسو غارسيا روبليس ، رئيس الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح بمناسبة تقديم تقرير الفريق الى لجنة نزع السلاح ومشروع البرنامج الشامل المرفق به

يسعدني أن أقدم الى لجنة نزع السلاح تقرير الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح الذى تشرفت برئاسته خلال دورات اللجنة في عام ١٩٨١ والجزء الذى انقضى من عام ١٩٨٢ ، الى جانب مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، المرفق بالتقرير •

ولما كان مضمون التقرير هو مما يوصف عادة بأنه يفسر نفسه بنفسه فسأقتصر على ابداء بضع تعليقات : ففي البداية ، أود أن أقول ان هذا الفريق واحد من أكثر الأفرقة العاملة كدّا من بين الأفرقة التابعة للهيئة التي وصفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها " الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح" • فقد بدأ هذا الفريق عمله كما هو معلوم جيدا ، في السنة الحالية بعقد اجتماعات يومية ابان الأسابيع الثلاثة الأولى من كانون الثاني / يناير قبل أن تجتمع اللجنة ثم عقد اجتماعاته ، بعد أن استأنفت اللجنة أعمالها في ٢ شباط / فبراير ، بمعدل ثلاثة اجتماعات في الأسبوع ، مع عدم حساب الاجتماعات العديدة لهيئاته الفرعية • ويرجع الفضل الى هذه الاجتماعات في أن الفريق قد نجح في النهوض بالمهمة التي ألقيت على عاتقه بالرغم من القيود الحتمية التي أملتها الظروف التي يعرفها الجميع •

وتظهر ، في التقرير الذى أشير اليه ، أسماء من يستحقون ذكرا خاصا لما قدموه من إسهام قيّم في عمل الفريق ، وهم السادة : السفير أولو أدينيجي (نيجيريا) الذى رأس ١٠ اجتماعات من الاجتماعات الـ ٥٩ التي عقدت ، والسفير فرانسوا دى لا فورس (فرنسا) ، والسفير غرهارد هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسفير سيلسو أنطونيو دى سوسا إسيلفا (البرازيل) ، الذين نسقوا أعمال أفرقة الاتصال الخاصة بهم ، والسيد طارق ألطاف (باكستان) الذى عمل كمنسّق لفريق صياغة غير رسمي • ومن ثم ، فانني أود أن اسجل امتناني الخاص لآنسة لم تتمكن ، نتيجة لاضطلاعها بصياغة التقرير بالتشاور مع الرئيس ، من ادراج اشارة ملائمة في التقرير الى مقدار اشتراكها في عمل الفريق في منصب الأمين • وعلى ضوء خبرتي التي مكنتني من مراقبة عملها عن كثب والاعتماد على تعاونها الذى لا يكل ولا يمل لما يقرب من عام ونصف فانني أرى من العدل أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل رأيي أن الآنسة آيدا ليفين يمكن أن تتخذ كنموذج لأداء أى وظيفة مثل الوظيفة التي نهضت بها في هذا الفريق بفضل موضوعيتها المطلقة ومعرفتها بشؤون نزع السلاح ، وقدراتها الرائعة على الصياغة ، وذكائها اللماح الذى كثيرا ما ابتكر صيغا حازت على القبول العام •

وفيما يتعلق بمشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى يحيله الفريق العامل الى اللجنة كمرفق لتقريره ، والذى يجب وفقا لأحكام القرار ٣٦/٩٢ واو الذى اتخذته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، أن يقدم " في الوقت المناسب لكي تنظر فيه الجمعية

العامة وتعتمده في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح " أحس أن من واجبي في هذه المناسبة أن أبدى بضع تعليقات على ضوء صلتي الطويلة والوثيقة بالجهود التي بذلت في اعداد البرنامج •

وأبدأ بأن أؤكد أن هيكل الوثيقة التي يقدمها الفريق العامل اليوم الى اللجنة يطابق هيكل الوثيقة التي ووفق عليها منذ ١٩٨٠ والتي ينبغي لها ، كما هو مبيّن في الفقرة ٦٨ (٧) من تقرير لجنة نزع السلاح الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، أن تتضمن بالاضافة الى مقدمة أو ديباجة تعدّ في النهاية — ستة فصول تتناول على التوالي ، الأهداف ، والمبادئ ، والأولويات ، والتدابير ، ومراحل التنفيذ ، والآلية ، والاجراءات • والتغيير الوحيد الذى أجرى على هذا الهيكل ، لأسباب ربما تبدو واضحة ، هو أن اثنين من رؤوس المواضيع هذه قد أدمجا معا ليصبحا عنوان الفصل الخامس الذى يعالج كلا " التدابير ومراحل التنفيذ " •

أما فيما يختص بمحتويات البرنامج ، فقد سعى الفريق العامل جاهدا أن يتبع حرفيا بقدر الامكان الولاية التي حددت له بوضوح في الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية التي تنص على أن البرنامج ينبغي أن يشمل " جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل ، في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ، ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادى الدولي الجديد " ، وكرر كلمة كلمة في الفقرة ٧ (ب) من " العناصر " التي أقرتها لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٩ ، بتوافق الآراء أيضا ، وأيدتها الجمعية العامة في القرار ٨٣/٣٤ حاء المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه ، وأكدتها لجنة نزع السلاح عندما اعتمدت التقرير الذى قدمه اليها الفريق العامل عام ١٩٨٠ والذى اتفق بصراحة في الفقرة ١٠ منه ، على أن " البرنامج الشامل يجب أن يكون كاملا في حد ذاته " •

على أن استمرار وجود عدد كبير من أحكام البرنامج الشامل بين أقواس مربعة لا ينبغي أن يكون سببا لتثبيط الهمم بل على النقيض يجب أن يكون حافزا على بذل الجهود لوضع نصوص يمكن أن تحوز القبول العام • وتحقيقا لهذه الغاية ، لا ينبغي أن ننسى أن مشروع الوثيقة الختامية الذى أحالته اللجنة التحضيرية الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في ختام خمسة اجتماعات — ثلاثة منها عقدت عام ١٩٧٧ والاثنان الأخيران في النصف الأول من ١٩٧٨ — كان مليئا هو الآخر بالأقواس المربعة ولكن ذلك لم يمنع الجمعية العامة من الموافقة في النهاية ، وبتوافق الآراء ، على وثيقة كانت خالية تماما من تلك الرموز التي تنم عن الاختلافات في الرأى •

ومهما بلغت صعوبة الجهود اللازم بذلها لتحقيق هذا الغرض ، فلن تكون هذه المهمة على الأرجح من بين أصعب المهام التي سبق النجاح في تنفيذها على الاطلاق ، ولا سيما اذا لم يحاول أى وفد أن ينكر الالتزامات المتعهد بها في الوثيقة الختامية في ١٩٧٨ • كما يبدو أنه لن يكون من المستحيل بأى حال التوصل الى اتفاقية بشأن عدد المراحل التي ينبغي أن يتألف منها البرنامج ، وذلك على ضوء المرونة التي أظهرها عدد كبير من الوفود التي صاغت أوراق العمل الرئيسية التي قدمت الى الفريق ، نظرا لأن الفريق قد تمكن ، باتفاق عام ، من توجيه مداولاته ، كما لو كانت ذات طابع " افتراضات للعمل " ، على أساس أربع مراحل في بداية الأمر ثم على أساس ثلاث مراحل بعد ذلك • ويمكن ابداء نفس الملاحظة فيما يختص بآلية أو اجراءات التنقيح ، والتي

يبدو في صددها أن هناك بالفعل درجة من الاتفاق العام على قبول نظام السنوات الخمس، وكذلك وجوب الاضطلاع بمثل هذا التنقيح أو هذه الدراسة من خلال دورات استثنائية محددة مكرسة لنزع السلاح تعقدها الجمعية العامة •

واذا أخذ ما سبق ذكره في الاعتبار، سيكون هناك فيما يبدو ما يبرر الخلوص الى أن أصعب مشكلتين من المشاكل التي لا تزال دون حل هما تحديد ما اذا كان ينبغي أن يوضع لتنفيذ البرنامج جدول زمني، وتحديد مدى وجوب أن يكون البرنامج ذى طابع ملزم • واذا سلمنا بأنه يمكن أن نتوقع من جميع الدول المشتركة في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أن تقدم الدليل على حسن النية والاخلاص في المفاوضات الرسمية وغير الرسمية التي ستدور في تلك الدورة، ونعتقد أن ذلك أمرا معقولا، فان ذلك سيكون أساسا متينا لأن نتوقع الوصول الى حل مرض للمشكلتين المذكورتين •

أما فيما يتعلق بمسألة الحدود الزمنية المزمع تضمينها في جدول زمني ممكن، ينبغي الاشارة أولا الى أنه ليس هناك من يفكر في الوقت الحالي في حدود زمنية جامدة مثل تلك التي جاءت في مشروعي المعاهدتين بشأن نزع السلاح العام الكامل اللذين قدمهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على التوالي الى اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح في ١٩٦٢ • ومما يبعث على التشجيع أيضا في هذا الصدد ملاحظة أنه كانت هناك اشارة الى هذا الموضوع أثناء المداولات — والأهم من ذلك هو أن الاشارة جاءت من ممثل واحد من أهم أعضاء المجموعة المعروفة باسم مجموعة البلدان الأوروبية الغربية وبلدان أخرى — كمثال على المصطلحات التي يوصى باستخدامها في اعلان الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح، ويمثل العنصر الزمني في هذا الاعلان مركزا بارزا دون شك •

وفيما يتعلق بطبيعة البرنامج، وعلى الرغم من أنه قد يبدو من ناحية أنه يتعين استبعاد الافتراض بأنه قد يمكن الحصول على اتفاق في الآراء لاعطاء البرنامج الوضع القانوني لمعاهدة متعددة الأطراف، فانه يبدو واضحا، من ناحية أخرى، من الملاحظات التي أعرب عنها في مختلف اجتماعات الفريق المكرسة للنظر في هذا الموضوع، أن هناك اتجاها عاما للتوصل الى صياغات تسمح بوضع البرنامج على مستوى أعلى بكثير من مستوى القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة كل سنة • وسيقتضي ذلك دون شك ادخال أحكام في البرنامج تشابه تلك التي جاءت في الفقرة ١٢٦ من الوثيقة الختامية، حيث أكدت الدول التي اشتركت في الدورة الاستثنائية الأولى "رسميا" من جديد، في جملة أمور "عزمها على أن تعمل من أجل نزع السلاح العام الكامل، وعلى أن تبذل مزيدا من الجهود الجماعية الهادفة الى تعزيز السلم والأمن الدولي، وازالة خطر الحرب، وخاصة الحرب النووية" ، و "تنفيذ تدابير عملية ترمي الى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه" • وسيقتضي ذلك أيضا بالتأكيد أن يشتمل البرنامج على حكم صريح على نهج ما جاء في الفقرة ١٧ من الوثيقة الختامية من تأكيد على الحاجة الملحة الى "ترجمة أحكام هذه الوثيقة الى اجراءات عملية" و "المضي قدما على طريق ابرام اتفاقات دولية ملزمة وفعالة في ميدان نزع السلاح" • وعلاوة على ذلك، ونظرا الى أن القوى النووية قد عاملت الوثيقة النهائية الى حد كبير كأن لم تكن، ينبغي التفكير في امكانية ادخال أحكام في مقدمة البرنامج الشامل وفي فقراته الختامية على حد سواء تضفي على النص، من الناحيتين السياسية والأدبية، طابعا ملزما الى أقصى حد ممكن، يؤمل أن يكون هذا الطابع الملزم، وان كان مقبولا دون اكراه، أعظم من ذلك الذى تحقق في ١٩٧٨ •

وفي هذا الصدد ، يجدر التذكر بأن عددا من الممثلين قد تقدموا أثناء جلسات الفريق بعدد من الاقتراحات القيّمة استهدفت ، من خلال أعمال رمزية ، ابراز أهمية البرنامج ، وخاصة الالتزام السياسي من جانب الحكومات لتنفيذ أحكامه • ومن بين هذه المقترحات اقتراح قد يحتل مكان الصدارة نظرا لما يتميز به من ابتكار وفعالية محتملة ، ويقول هذا الاقتراح بأنه ينبغي أن يوقع رؤساء الدول أو الحكومات لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذا البرنامج • وفي الغالب لن يكون معظم هؤلاء الرؤساء أو كلهم في نيويورك وقت اختتام دورة الجمعية العامة، ولكني أعتقد أن ذلك ينبغي ألا يشكل عائقا أمام قبول هذا الاقتراح ، بل أن يكون على العكس من ذلك في الواقع • فيمكن بسهولة تخويل ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة مسؤولية حمل النص الأصلي للبرنامج الى جميع عواصم تلك الدول بقصد الحصول على توقيعات رئيس الدولة أو الحكومة • ويمكن أن يساعد ذلك في الوقت ذاته على ضمان توعية الرأى العام في كل من تلك البلدان بحيث يدرك تماما أهمية البرنامج •

وقد ازدادت مؤخرا ، ولا سيما خلال السنة الماضية تقريبا ، حوادث من أنواع كثيرة في مختلف أنحاء العالم تدل على ما أثاره سباق التسلح النووى وظهور عقائد مثل تصديق امكانية حدوث حرب نووية محدودة أو الافتراض الوهمي بتحقيق انتصار نووى من قلق للبشرية جمعاء • واذا كانت لجميع الشعوب مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح ، وهو ما أعلنته الجمعية العامة في ١٩٧٨ ، فاننا نستطيع أن نجزم دون أى مبالغة بأن آلاف الملايين من البشر الذين يشكلون هذه الشعوب سيتتبعون عن كثب أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة من ٧ حزيران / يونيه الى ٩ تموز / يوليه ١٩٨٢ • وقد يكون ذلك هو العامل الحاسم الذى سيدفع ممثلي تلك الشعوب الذين يتداولون في نيويورك الى ادراك ضرورة الوصول الى اتفاق الآراء في اقرار برنامج شامل لنزع السلاح ، مما قد يبعث حياة جديدة في الأهداف العاجلة المبينة منذ أربع سنوات في الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية للجمعية ، وذلك ابتداء من النص الذى يقدمه الفريق العامل المخصص اليوم الى اللجنة • وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أبدا أن أكثر المهام حدة والحاحا اليوم هي ، كما جاء في الوثيقة الختامية نفسها ، ازالة خطر حدوث حرب نووية نظرا لأن هذا التهديد يضع أمام البشرية أن تختار بين المضي في التسلح أو مواجهة الفناء •